توجيه صادر عن ولايات أمريكية عدّة
يؤكّد أهميّة مبادرات العدالة البيئية وشرعيّتها

يُصدر المدعون العامون في ولايات كاليفورنيا، ماساتشوستس، ونيويورك، بالتعاون مع نظرائهم في ولايات أريزونا، كونيتيكت، ديلاوير، هاواي، إلينوي، ميريلاند، مينيسوتا، أوريغون، رود آيلاند، وفيرمونت، هذا التوجيه بغية تأكيد أهميّة الجهود المبذولة وشرعيّتها في سبيل تعزيز العدالة البيئية. وتهدف هذه الجهود إلى توفير بيئة صحيّة لجميع سكّان الولايات المتحدة، تمكّنهم من العيش واللعب والعمل والتعلّم وممارسة شعائرهم الدينية. كذلك، نؤكّد التزامنا الثابت بمواصلة السعي لتحقيق العدالة البيئية وتطبيق القوانين ذات الصلة ضمن نطاق اختصاصاتنا القضائية.

في أنحاء البلاد، تُشارك حكومات الولايات والقبائل والحكومات المحلية، إلى جانب الهيئات غير الربحية والخيرية، والشركات، والجماعات المجتمعية، في بذل الجهود الرامية إلى إصلاح البيئة والصحة العامة وحمايتها، من خلال طرح حلول مستندة إلى تجارب المجتمعات المحلية ومعززة بها. وكما هو موضّح في التوجيه أدناه، تشمل العدالة البيئية مجموعة واسعة من الممارسات القانونية التي تسعى إلى معالجة التفاوتات البيئية والصحيّة، بالإضافة إلى تحسين الظروف المحلية، ومنها: المشاركة المجتمعية، التنظيم الشعبي، الدعم التقني، مراقبة جودة المياه والتربة والهواء، المناصرة القانونية والتشريعية، جهود الإصلاح، وإنفاذ القوانين السارية.

لسوء الحظ، أدّت عدة أوامر تنفيذية فيدرالية وإجراءات مرتبطة بها، استهدفت العدالة البيئية في الآونة الأخيرة، إلى إحداث أثر سلبيّ على هذه الممارسات[1]. تُصنّف هذه الإجراءات الفيدرالية السياسات والبرامج والأنشطة المرتبطة بالعدالة البيئية على أنها "تمييز غير قانوني"، وهو توصيف غير دقيق ومضلل لا يُولِّد سوى الالتباس[2]. ومع ذلك، فإن مجرّد وصف هذه الممارسات بأنها "غير قانونية" لا يجعلها كذلك. فالعدالة البيئية لا تُعدّ شكلاً من أشكال التمييز غير القانوني، ولا تُغيّر هذه الإجراءات الفيدرالية من هذه الحقيقة شيئًا، بل على العكس، تُمكِّن أنشطة العدالة البيئية الجهات العامة والخاصة من تجنّب التمييز غير القانوني، ومنعه، ومعالجة آثاره. كذلك، لا يملك الرئيس صلاحية حظر السياسات أو البرامج أو الأنشطة القانونية التي تعتمدها حكومات الولايات أو القبائل أو السلطات المحلية بشكلٍ أحادي، في إطار جهودها لتعزيز العدالة البيئية.

إنّ الإجراءات الفيدرالية التي تستهدف العدالة البيئية تُقوّض صحّة سكاننا، وسلامة بيئتنا، واستقرار اقتصاداتنا. لذلك، يهدف هذا التوجيه إلى معالجة بعض المخاوف والالتباسات التي أثارها أصحاب المصلحة في ولاياتنا بشأن جهودهم في مجال العدالة البيئية. ينبغي أن يشعر أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص بالثقة في قدرتهم القانونية على مواصلة مبادراتهم الرامية إلى تعزيز العدالة البيئية، مع التأكيد على أن هذه الجهود تظلّ ضرورية وحيوية لحماية الصحة العامة وتعزيز الرفاه العام. وبما أن هذا التوجيه يتناول الأطر القانونية العامة التي تقوم عليها مبادئ العدالة البيئية وممارساتها، فمن الضروري أن تسعى الجهات العامة والخاصة إلى الحصول على المشورة القانونية المتخصصة لكل حالة على حدة عند وجود تساؤلات تتعلق بأي ممارسة أو سياسة مُحددة.

لا تزال الجهود الرامية إلى تعزيز العدالة البيئية ضرورية

تُعزّز العدالة البيئية قيم الإنصاف والحرّية والمساواة، وتنطلق من جذورها الراسخة في حركات الدفاع عن الحقوق المدنية، والاقتصادية، وحقوق العمال، وحقوق المهاجرين. وقد بدأت هذه الحركة منذ أكثر من أربعين عامًا، وتحديدًا في عام 1982، عندما وقف المتظاهرون في الشوارع لمنع نقل مواد كيميائية سامة إلى مكبّ نفايات

في مقاطعة وارن التي يقطنها المجتمع الأسود في ولاية كارولاينا الشمالية. وتسعى العدالة البيئية إلى ضمان حصول كل فرد على فرص متساوية في الوصول إلى هواء نقي، ومياه نظيفة، وغذاء صحيّ وآمن، وبيئة صحيّة ومستدامة، إضافة إلى الحماية من آثار تغيّر المناخ. كما تُولي هذه العدالة الأولوية لتمكين المجتمعات المحلية بشكلٍ ذاتي وتعالج حقّ الأفراد في المشاركة الفعّالة في صنع القرارات التي تؤثّر في حياتهم، مع ضمان حصولهم على الحماية المتساوية بموجب قوانين البلاد.

لا يزال العمل على تحقيق العدالة البيئية ضرورة ملحّة لمعالجة التفاوتات البيئية والصحيّة العامة المستمرة. فعلى سبيل المثال، لا يزال التسمّم بالرصاص[3] والربو الناجم عن التلوّث[4] من العوامل التي تُخلّف آثارًا صحيّة خطيرة وطويلة الأمد، لا سيّما لدى الأطفال. وغالبًا ما تعاني المجتمعات التي تواجه ظلمًا بيئيًا من نقص في الموارد وصعوبات في الوصول إلى وسائل النقل[5]، والغذاء[6]، وأنظمة الرعاية الصحيّة[7]، والتخلص غير القانوني من النفايات[8] وانتشار المواقع الملوّثة[9]، وغير ذلك من التحديات المتراكمة. وتُثقل كاهل هذه المجتمعات مصادر متعددة للتلوّث، من بينها مكبّات ومحارق النفايات[10]، والمنشآت الصناعية[11]، وشاحنات النقل الثقيلة[12]، والطرق السريعة[13]، والمزارع والمرافق الحيوانية واسعة النطاق[14]. وفي كثير من الأحيان، تفتقر هذه المجتمعات إلى السكن الآمن والميسور التكلفة، وشبكات النقل، ومصادر المياه، والبنى التحتية الصحيّة الأساسية. كما يواجه العديد من سكان هذه المناطق مخاطر صحيّة إضافية نتيجة عملهم في قطاعات صناعية تعرّضهم لمستويات مقلقة من تلوّث التربة والهواء والمياه[15]. وتُفاقِم التغيّرات المناخية، مثل موجات الحر الشديدة، والعواصف، والفيضانات، والجفاف، وحرائق الغابات، من حجم التهديدات التي تتعرّض لها هذه المجتمعات المُثقلة أصلًا بالتلوّث، بما يُلحق الضرر بصحّتهم، واستقرارهم، ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي.[16]

وتشير الدراسات المبنية على الأدلة، إلى جانب تجارب السكان، إلى أنّ بعض المجتمعات تعاني، بشكلٍ متكرر وحادّ، من آثار الظلم البيئي[17]، وتشمل: مجتمعات الأشخاص ذوي البشرة الملوّنة[18]، الشعوب الأصلية والأمم القبلية[19]، المجتمعات ذات الدخل المنخفض[20]، المجتمعات الريفية وغير المُدمجة[21]، المجتمعات التي يتحدّث فيها عدد كبير من السكان لغة غير اللغة الإنجليزية[22]، الأشخاص ذوي الإعاقة[23]، وأفراد مجتمع الميم-عين.[24]

لقد أرست السياسات التاريخية القائمة على التمييز الصريح الأساس لكثير من التفاوتات البيئية والصحيّة التي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا في بلدنا، بما في ذلك الفصل العنصري، والتمييز الجغرافي، وحرمان بعض المناطق من الاستثمارات. وتنعكس هذه التفاوتات في مؤشرات صحيّة متدنية إحصائيًا، ومتوسط أعمار أقصر، وانخفاض في جودة الحياة، ومحدودية في الوصول إلى الفرص. فضلًا عن ذلك، واجهت العديد من المجتمعات والأفراد، وعلى مدى أجيال، عوائق هائلة حالت دون تمكُّنهم من الوصول إلى العمليات الديمقراطية والموارد التي تشكّل أساس رفاههم وفرصهم في الحياة. لذلك، تعمل العدالة البيئية على كسر هذا الحاجز من خلال تطوير حلول للأضرار المتراكمة، بما يعزز الصحة العامة والسلامة والرفاه والازدهار في جميع المجتمعات. ومن خلال اعتماد نهج شامل، تُمكّن العدالة البيئية الأفراد من الوصول إلى العملية السياسية، وتُسهم في اتخاذ قرارات أكثر شفافية واستنارة. فتعزيز العدالة البيئية لا يحقق نتائج أفضل فحسب، بل يضمن أيضًا الكرامة والاحترام للجميع، بغضّ النظر عن المكان الذي نعيش فيه، أو نلعب فيه، أو نعمل فيه، أو نتعلّم فيه، أو نصلّي فيه.

لا تؤثر الإجراءات الفيدرالية الأخيرة على شرعيّة الجهود المبذولة لتحقيق العدالة البيئية

أثارت الإجراءات الفيدرالية التي تستهدف العدالة البيئية مخاوف بشأن استمرار شرعيّة هذه الجهود وأهميتها، **إلا أنها لم تؤثّر فيها فعليًا**. وتشمل هذه الإجراءات عددًا من الأوامر التنفيذية التي أصدرها الرئيس ترامب، إلى جانب مذكرات صادرة عن المدعية العامة للولايات المتحدة، بام بوندي. وتُصنّف هذه الإجراءات، بشكلٍ غير دقيق، أنشطة العدالة البيئية، والتنوّع، والمساواة، والشمول، وإمكانية الوصول، على أنها "تمييز غير قانوني". كما تُلغي الأوامر التنفيذية السابقة التي كانت تُكرّس مبادئ العدالة البيئية ضمن جميع البرامج الفيدرالية الإدارية. وتنصّ

على إيقاف الإجراءات التنفيذية الهادفة إلى معالجة الأعباء البيئية غير المتناسبة، فضلًا عن إنهاء برامج العدالة البيئية الفيدرالية وتمويلها.[25] كما تُوجّه الإجراءات الفيدرالية الأخيرة وزارة العدل الأمريكية إلى خفض أولوية العدالة البيئية ضمن أعمالها التنفيذية، واتخاذ خطوات لوقف تنفيذ قوانين العدالة البيئية في الولايات التي يعتبرها المدعي العام للولايات المتحدة غير قانونية[26]. تُشوّش هذه الإجراءات مفهوم العدالة البيئية وتقوّض شرعيّة الجهود المبذولة في هذا المجال. ومع ذلك، فإن أثرها يبقى محدودًا، **إذ لا يملك الرئيس صلاحية تعديل القوانين التي يقرّها الكونغرس، كما لا يمكن لأوامره التنفيذية أو مذكرات وكالاته أن تُغيّر الحماية التي يكفلها الدستور أو قوانين الولايات**. بالإضافة إلى ذلك، ورغم تكاملها، تُعدّ العدالة البيئية مفهومًا متميزًا يُعالج تحديات مختلفة تتعلّق بالتنوّع والمساواة والشمول وإمكانية الوصول. وكما هو الحال مع أفضل الممارسات المرتبطة بهذه المبادئ في مكان العمل، والتي تناولتها توجيهات فبراير 2025 الصادرة عن عدد من المدعين العامين في الولايات[27]، فإن النهوض بالعدالة البيئية ليس قانونيًا فحسب، بل يُسهم أيضًا في خدمة المجتمع العام.

تدعم القوانين البيئية الفيدرالية العدالة البيئية.

تدعم العديد من القوانين البيئية الفيدرالية الإجراءات العامة والخاصة الرامية إلى تعزيز العدالة البيئية. ويمكن للجهات الرسمية المكلّفة بإنفاذ هذه القوانين اتخاذ تدابير تضمن تطبيقها بشكلٍ منصف في جميع المجتمعات الواقعة ضمن نطاق سلطتها القضائية. إضافةً إلى ذلك، تُلزم بعض القوانين البيئية الجهات المعنية بتحليل الأثر البيئي للمشاريع المقترحة على المجتمعات المحلية التي تعاني من آثار تراكمية ناجمة عن مصادر تلوّث متعددة، والعمل على التخفيف منها. كما تُلزم العديد من هذه القوانين البيئية الجهات العامة والخاصة بإشراك المجتمع العام في عمليات اتخاذ القرار التي تؤثر على مستقبل المجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، يُلزم قانون الهواء النظيف الفيدرالي الجهات العامة بتقديم إشعار عام، وإتاحة الفرصة للتعليق العام، وعقد جلسة استماع عامة قبل اتخاذ أي قرار بشأن تحديد مواقع مصادر رئيسية جديدة لتلوّث الهواء أو تشغيلها.

يتناول دستور الولايات المتحدة وقوانين الحقوق المدنية الفيدرالية تعزيز العدالة البيئية.

اعتمدت حكومات الولايات والحكومات المحلية متطلبات العدالة البيئية بشكلٍ قانوني، مستندةً إلى صلاحياتها الواسعة بموجب الهيكل الفيدرالي لبلادنا، والتعديل العاشر لدستور الولايات المتحدة. يمنح هذا التعديل الولايات صلاحية سنّ السياسات ووضع البرامج الهادفة إلى تعزيز الصحة العامة والسلامة والرفاهية. استنادًا إلى هذه الصلاحية، كرّست دساتير عدد من الولايات في مختلف أنحاء البلاد حقوقًا عامة قابلة للتنفيذ القانوني في بيئة نظيفة وصحيّة. كما تُلزم قوانين الولايات بتخطيط استخدام الأراضي، وشبكات النقل، والبنية التحتية، بما يُسهم في الحد من التفاوتات المرتبطة بالصحة البيئية. وتفرض بعض قوانين الولايات والبلديات على الهيئات العامة التواصل بشكلٍ استباقي مع الأحياء المجاورة لمواقع المشاريع المقترحة، واتخاذ خطوات للحد من الآثار السلبيّة على الصحة العامة أو القضاء عليها.

كما تدعم حماية الحقوق المدنية، المنصوص عليها في دستور الولايات المتحدة والقوانين الفيدرالية والولائية، الإجراءات الرامية إلى تعزيز العدالة البيئية. والواقع أن برامج العدالة البيئية قد تُسهم في تعزيز الامتثال لقوانين الحقوق المدنية إذ يُحظر بند الحماية المتساوية الوارد في التعديل الرابع عشر على هيئات الحكومات المحلية والولائية الانخراط عمدًا في أعمال تمييزية على أساس العرق أو الجنس[28]. ويُحظر الباب السادس من قانون الحقوق المدنية لعام 1964 التمييز على أساس العرق أو اللون أو الأصل القومي من قِبل الجهات التي تتلقى مساعدات مالية فيدرالية، بما في ذلك حكومات الولايات والبلديات، فضلًا عن العديد من الجهات الخاصة. كما يُحظر على الجهات المتلقية للتمويل التمييز على أساس الإعاقة بموجب المادة 504 من قانون إعادة التأهيل، أو على أساس السنّ بموجب قانون التمييز على أساس السنّ لعام 1975، أو على أساس الجنس بموجب الباب التاسع من تعديلات التعليم لعام 1972. ويُلزم الباب السادس من قانون الحقوق المدنية الجهات المتلقية للتمويل الفيدرالي بضمان المشاركة الكاملة

للأفراد الذين لا يجيدون اللغة الإنجليزية في البرامج والأنشطة والمزايا، مثل الجلسات الخاصة بالتصاريح، واجتماعات مناقشة خطط الإصلاح، والتنبيهات الطارئة، أو فرص الدعم التقني.[29] ويُعدّ ضمان الوصول اللغوي التزامًا أساسيًا بموجب قوانين الحقوق المدنية، وعنصرًا جوهريًا من عناصر العدالة البيئية.

وعلاوةً على ذلك، يُحظر الباب الثامن من قانون الحقوق المدنية لعام 1968، المعروف باسم قانون الإسكان العادل الفيدرالي، التمييز العام أو الخاص في بيع أو تأجير المساكن، أو في شروطها وأحكامها، أو في الامتيازات والخدمات والمرافق المرتبطة بها، وذلك بسبب العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو الحالة الأسرية أو الأصل القومي.[30] وقد تشكّل قرارات تقسيم المناطق التمييزية، التي تحدّ من توفّر المساكن، أو تحرم المجتمعات بشكل تمييزي من الخدمات البلدية الأساسية، أو تكرّس الفصل العنصري، انتهاكًا لقانون الإسكان العادل.[31] أخيرًا، يُحظر قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات الأساسية للحياة العامة.[32] وإلى جانب ذلك، توفّر قوانين الحقوق المدنية على مستوى الولايات والمستوى المحلي حماية إضافية ومُكمّلة ضد التمييز لتلك المنصوص عليها في هذه القوانين وغيرها من قوانين الحقوق المدنية الفيدرالية.[33]

ممارسات العدالة البيئية محميّة بموجب التعديل الأول للدستور الأمريكي وقوانين المنظمات غير الربحية.

تتمتّع المنظمات التي تنشط في مجال العدالة البيئية بحماية دستورية بموجب التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة، الذي يمنع الحكومة من فرض عقوبات قانونية على الجماعات أو إرغامها بأيّ شكل آخر على تقييد خطابها المحمي.[34] ولا يجوز للحكومة حظر التعبير لمجرد معارضتها لمضمونه، سواء من خلال الرقابة غير الرسمية أو وسائل الترهيب غير المباشر.[35] كما يُحظر عليها ربط تقديم المزايا، بما في ذلك التمويل، بالتنازل عن الحقوق المكفولة في حرية التعبير[36]، سواء للأفراد أو للمنظمات. وتشمل هذه الحماية أيضًا رفض وضع الإعفاء الضريبي الفيدرالي أو إلغائها بناءً على خطاب أو وجهات نظر منظمة محمية.[37]

تُعدّ برامج العدالة البيئية أيضًا من الأغراض الخيرية بموجب القوانين الفيدرالية التي تنظّم عمل المنظمات غير الربحية. ولا يملك الرئيس قانونًا حقّ إلغاء وضع المنظمات بموجب المادة (3) (c) 501 من خلال أمر تنفيذي أو أي توجيه رئاسي آخر. في الواقع، يُحظر على السلطة التنفيذية، بموجب قانون الإيرادات الداخلية، التدخّل في عمليات تدقيق حسابات دافعي الضرائب وغيرها من التحقيقات، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالمنظمات المعفاة من الضرائب. [38] وبالنسبة للمنظمات التي تُقدّم إقراراتها السنوية إلى دائرة الإيرادات الداخلية (IRS)، لا يمكن إلغاء صفة الإعفاء الضريبي إلا بعد مراجعة دقيقة لكل حالة على حدة من قِبل الدائرة، مع الالتزام بضمانات الإجراءات القانونية الواجبة للكيانات غير الربحية. [39]

التزامات مميّزة تجاه الأمم القبلية والشعوب الأصلية

تُعاني الأمم القبلية والشعوب الأصلية[40] أيضًا من الظلم البيئي، وتربطها بالولايات المتحدة علاقة سياسية وقانونية فريدة. فهذه الأمم تُعدّ حكومات ذات سيادة بطبيعتها، وتتمتع بسلطة إدارة شؤونها وأراضيها، في حين يحتفظ مواطنوها ومجتمعاتها بروابط ثقافية وروحية عميقة بهذه الأراضي.[41] وغالبًا ما تتعرّض المجتمعات الأصلية بشكلٍ غير متناسب لمجموعة من الأضرار البيئية، بما في ذلك تلوّث المياه، وغياب خدمات الصرف الصحي الأساسية[42]، والتعرّض للمواد الكيميائية المشعّة والمعادن الثقيلة والهواء الملوّث الناتج عن تعدين اليورانيوم[43] وإنتاج الوقود الأحفوري على أراضي القبائل أو بالقرب منها[44]. تربط الولايات المتحدة والأمم القبلية علاقات حكومية متبادلة، تتحمّل الولايات المتحدة بموجبها مسؤولية الأمانة والالتزام التعاهدي باحترام سيادة القبائل وحماية أراضيها.

تطبيقات العدالة البيئية

كما أشرنا سابقًا، يوفّر الإطار القانوني الحالي دعمًا واسعًا لمجموعة متنوعة من الأنشطة العامة والخاصة التي تهدف إلى تعزيز العدالة البيئية. وتعدّ الجهود والسياسات والبرامج التالية أمثلة غير حصرية على الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية والمنظمات غير الربحية والخيرية والشركات بطريقة قانونية لتحقيق العدالة البيئية. تُدرج مكاتبنا هذه الأمثلة لأغراض توضيحية، ونشجّع الجهات العامة والخاصة على تصميم وتنفيذ مبادرات مخصّصة تستجيب لاحتياجات مجتمعاتها، استنادًا إلى استشارات قانونية مناسبة لكل حالة.

التعليم والمساعدة التقنية ودعم التمويل: تملك الجهات العامة والخاصة صلاحية التثقيف، وتقديم المساعدة التقنية، وتوفير التمويل لدعم سياسات العدالة البيئية وبرامجها.

- *التعليم* – قد تقوم البرامج بتثقيف المنظمات غير الربحية والبلديات والجهات المعنية الأخرى حول المبادئ العامة للعدالة البيئية وفهم سبل الوصول إلى التمويل الحكومي أو الفيدرالي لدعم الجهود المباشرة أو غير المباشرة لتحقيق العدالة البيئية.

- *المساعدة التقنية ودعم التمويل* – وفقًا لشروط اتفاقيات المنح، قد توفّر البرامج التدريب، والمساعدة التقنية، والتمويل لمعالجة عدد كبير من التحديات البيئية التي تؤثر بشكلٍ غير متناسب على بعض المجتمعات. على سبيل المثال، قد تُقدم المنظمات غير الربحية والحكومات المحلية المساعدة التقنية والتمويل لمعالجة تلوّث مياه الشرب ونقص خدمات الصرف الصحي في المجتمعات المتضررة.

تفاعل ومشاركة المجتمع: تحتفظ الجهات العامة والخاصة بصلاحية إخطار المجتمعات التي تعاني من الظلم البيئي وإشراكها على نطاق واسع، كخطوة أساسية لتنفيذ سياسات العدالة البيئية وبرامجها.

- *الوصول اللغوي* – تظل الجهود التي تبذلها الجهات العامة والخاصة لضمان الترجمة اللغوية للإشعارات والتنبيهات البيئية، سواء المرتبطة بالاجتماعات العامة أو الظواهر الجوّية القاسية أو غيرها، بالغة الأهمية لضمان مشاركة مجتمعية فعالة، وحماية الصحة والسلامة العامة.

- *التواصل وإمكانية الوصول* – لا تزال ممارسات تسهيل مشاركة أفراد المجتمع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة أو المعرّضون لخطر إنفاذ قوانين الهجرة، قانونية ومحورية. وقد تشمل هذه الممارسات توفير خيارات حضور افتراضية ومباشرة، وتنظيم الاجتماعات في أوقات مسائية، وتمديد فترات استقبال التعليقات، واعتماد وسائل تواصل مبكرة وواسعة النطاق وموجّهة إلى المجتمعات المتضررة.

تحديد الأعباء وتحليلها: تحتفظ الجهات العامة والخاصة بصلاحية المشاركة في إجراء التحليلات العلمية وجمع البيانات، بما في ذلك مراقبة جودة الهواء والمياه، وإعداد الخرائط البيئية، وتنفيذ مبادرات لجمع البيانات المجتمعية وذلك بهدف اتخاذ قرارات بيئية مستنيرة.

- *بيانات الآثار التراكمية* – لا يزال جمع البيانات المتعلّقة بمسبّبات الضغط الكيميائية وغير الكيميائية المتداخلة أمرًا قانونيًا، ويُعدّ ضروريًا لفهم كيف تُسفر ممارسات التلوّث وغيرها من الأعباء عن آثار غير متناسبة وضارّة على مجتمعات وفئات سكانية معينة.

- *البيانات الاجتماعية والبيئية* – يمكن تحليل بيانات التلوّث ضمن سياقات أوسع، تشمل مجموعات بيانات إضافية للتنبؤ بآثارها على صحة الإنسان. ويتضمن ذلك تحديد مواقع الفئات الأكثر عرضة للمخاطر الصحيّة

(مثل الأطفال وكبار السنّ)، والضغوطات الاجتماعية والاقتصادية، ومدى الوصول إلى المحددات الاجتماعية للصحة (مثل الرعاية الصحيّة والخدمات العامة والغذاء والسكن والنقل والعمل).

- *الإدارة المجتمعية المشتركة للرصد* – تتيح ملكية المجتمع أو إدارته المشتركة لأنظمة رصد التلوّث وصولًا فوريًا إلى بيانات التلوّث للسكان، والشركات، والهيئات العامة في الخطوط الأمامية. ويمكن استخدام هذه البيانات لفهم أعباء التلوّث التراكمية في المجتمعات المحلية، وضمان الامتثال للقوانين التي تحد من الانبعاثات الضارة.

منع التعرض للتلوّث والتخفيف منه: تحتفظ الجهات العامة والخاصة بصلاحية المشاركة في الجهود الرامية إلى منع التعرض للتلوّث والتحفيف منه، لا سيّما في المجتمعات المتضررة بالفعل من مصادر تلوّث متعددة.

- *الوصول إلى مياه شرب آمنة* – تُعدّ البرامج التي تضمن الوصول الشامل إلى مياه شرب آمنة ونظيفة برامج قانونية. ويشمل ذلك استبدال خطوط المياه الملوثة بالرصاص، وتوفير إمدادات مياه مؤقتة خلال أزمات مياه الشرب، بالإضافة إلى تقديم خدمات فحص أو استبدال الآبار الخاصة مجانًا أو بتكلفة منخفضة.

- *مبادرات المنازل الصحيّة* – تهدف العديد من سياسات العدالة البيئية وبرامجها إلى توفير بيئات داخلية آمنة للعيش، واللعب والعمل، والتعلّم، والعبادة. على سبيل المثال، تسعى مبادرات المنازل الصحيّة إلى تحسين جودة الهواء في الأماكن المغلقة، لضمان بيئة معيشية خالية من السموم والآفات لكل من المستأجرين وأصحاب المنازل.

- *مراجعة العدالة البيئية و/أو الآثار التراكمية* – تُلزم بعض الولايات بإجراء مراجعات للعدالة البيئية أو الآثار التراكمية عند إصدار تصاريح المنشآت أو اتخاذ قرارات استخدام الأراضي التي قد تؤدي إلى زيادة التعرض للتلوّث في المجتمعات المثقلة بالأعباء. وتتطلّب هذه المراجعات مشاركة عامة وتحليلات مستندة إلى البيانات، بهدف التخفيف من أو منع تفاقم التلوث أو غيره من عوامل الضغط في المناطق المثقلة بالأعباء بالفعل.

- *الخُطط والاتفاقيات المجتمعية للمنافع (CBPs وCBAs)* – تُعد هذه الخطط أدوات فعالة لضمان تحقيق منافع ملموسة للمجتمعات من قرارات استخدام الأراضي والبنية التحتية. فمن خلالها، يمكن للمطوّرين والجهات الحكومية المحلية الالتزام بتدابير تشمل التخفيف من الآثار السلبيّة، وتوفير فرص العمل، والحماية البيئية لمعالجة آثار الأنشطة في المناطق التي تعاني من تفاوتات في الصحة البيئية أو في محيطها.

الاستعداد لتغيّر المناخ والقدرة على التكيّف: تحتفظ الجهات العامة والخاصة بصلاحية حماية المجتمعات التي تتأثر بشكل غير متناسب بآثار تغيّر المناخ، مثل موجات الحر الشديد، والفيضانات، والعواصف.

- *بنية تحتية قادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ* – يمكن تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من خلال تطوير البنية التحتية وتنفيذ حلول مجتمعية، مثل تعزيز مقاومة الفيضانات وتحسين إدارة مياه الأمطار في الأحياء ذات الدخل المنخفض المعرّضة بشكلٍ خاص لمخاطر الفيضانات. كما يمكن أن تستفيد المجتمعات التي تواجه موجات حرّ شديدة من مشاريع تعديل درجات الحرارة، بما يشمل زراعة الأشجار، وتركيب الأسطح الباردة، وتوسيع المساحات الخضراء، وعزل المنازل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمدن إنشاء مراكز مرونة مجتمعية تُوفّر الموارد والخدمات والدعم في مراحل ما قبل وأثناء وما بعد الظواهر الجوية القاسية، بما في ذلك الطاقة الاحتياطية، وتكييف الهواء، والغذاء، والرعاية الطبية.

التنفيذ والمعالجة: تحتفظ الجهات العامة والخاصة بصلاحية إنفاذ القوانين البيئية في المجتمعات التي تواجه أعباءً بيئية.

- *فرق العمل ومجموعات العمل المشتركة بين الوكالات* – يمكن لمجموعات العمل التي تجمع بين الوكالات الحكومية والإقليمية والمحلية، أن تُعزّز إنفاذ القوانين في المجتمعات المتأثرة بالظلم البيئي، بغية تنسيق عمليات التفتيش، وإصدار المخالفات، وعقد الاجتماعات العامة، لا سيّما من خلال الاستجابة للبلاغات والتعاون المباشر مع أفراد المجتمع المتضرّر.

- *شراكات مجتمعية في إنفاذ القانون ومدخلات السكان* – تستطيع الجهات العامة مراجعة إجراءات الإنفاذ أو الشروع فيها استنادًا إلى بيانات موثوقة تجمعها المنظمات المجتمعية باستخدام أدوات اختبار ميدانية وأجهزة لأخذ عينات لتلوّث المياه والهواء. كما يمكنها إتاحة فرص للسكان للإدلاء بشهاداتهم المباشرة من واقع تجاربهم المجتمعية بشأن الانتهاكات خلال جلسات الاستماع المتعلّقة بإنفاذ القوانين.

- *الحلول المجتمعية* – يمكن للجهات الحكومية أن تسعى إلى ابتكار حلول تعالج الانتهاكات البيئية وتعود بالنفع المباشر على المجتمعات المتضررة، بهدف تعزيز جودة البيئة والصحة العامة.

- *الدعوة إلى العدالة البيئية والمناخية* – أخيرًا، تحتفظ الجهات الخاصة بحقّها في دعم أهداف العدالة البيئية والمناخية وتعزيزها عبر التنظيم المجتمعي والدعوة إلى تغيير السياسة العامّة، والتي غالبًا ما تُعدّ أدوات حاسمة لتحقيق الأهداف المشار إليها في الأمثلة السابقة.

***

تلتزم مكاتبنا بتطبيق وإنفاذ قوانين البلاد التي تعزز العدالة البيئية، وسنواصل العمل بتعاونٍ وثيق مع المجتمعات والمنظمات للدفاع عن الجهود المبذولة في جميع أنحاء الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف المشترك.

[1] These actions include, but are not limited to, Exec. Order No. 14,151, 90 Fed. Reg. 8,339 (Jan. 20, 2025) (*Ending Radical And Wasteful Government DEI Programs And Preferencing*), Exec. Order No. 14,154, 90 Fed. Reg. 8,353 (Jan. 20, 2025) (*Unleashing American Energy*), Exec. Order No. 14,260, 90 Fed. Reg. 15,513 (Apr. 8, 2025) (*Protecting American Energy from State Overreach*), and Exec. Order No. 14,173, 90 Fed. Reg. 8,633 (Jan. 21, 2025) (*Ending Illegal Discrimination and Restoring Merit-Based Opportunity*); U.S. Att'y General Pam Bondi, *Eliminating Internal Discriminatory Practices*, U.S. Dep't of Justice (Feb. 5, 2025), https://www.justice.gov/ag/media/1388556/dl?inline; U.S. Att'y General Pam Bondi, *Rescinding "Environmental Justice" Memoranda*, U.S. Dep't of Justice (Feb. 5, 2025), https://www.justice.gov/ag/media/1388551/dl?inline; The termination of environmental justice programs by the U.S. Environmental Protection Agency, the Department of the Interior, and the Department of Energy, and other federal actions to dissuade environmental justice work.

[2] Exec. Order No. 14,173, 90 Fed. Reg. 8,633 (Jan. 21, 2025) (*Ending Illegal Discrimination and Restoring Merit-Based Opportunity*).

[3] Jack Pellegrino et al., *Wide Disparities in Childhood Lead Poisoning Revealed by City-Level Data*, Drexel University, Urban Health Collaborative (Jan. 31, 2025), https://drexel.edu/uhc/about/News/2025/January/childhood-lead-poisoning/.

[4] Giuliana Ferrante & Stefania La Grutta, *The Burden of Pediatric Asthma*, 6 FRONTIERS IN PEDIATRICS (21 June, 2018), https://www.frontiersin.org/journals/pediatrics/articles/10.3389/fped.2018.00186/full; Evan Lemire, *Unequal Housing Conditions and Code Enforcement Contribute to Asthma Disparities in Boston, Massachusetts*, 41 HEALTH AFFAIRS 4 (April 2022), https://www.healthaffairs.org/doi/10.1377/hlthaff.2021.01403; American Lung Association, *Asthma Trends and Burden* (last updated July 15, 2024), https://www.lung.org/research/trends-in-lung-disease/asthma-trends-brief/trends-and-burden.

[5] Stephanie Pollack et al., *The Toll of Transportation, Dukakis Center for Urban & Regulatory Policy* (Nov. 2013), https://1vmdesign.com/wp-content/uploads/2015/03/DUK_TOLL_N2N_Report.pdf; Brian S. McKenzie, *Neighborhood Access to Transit by Race, Ethnicity, and Poverty in Portland, OR*, 12 CITY & CMTY. 134 (2013), https://journals.sagepub.com/doi/10.1111/cico.12022.

[6] Kimberly Morland et al., *Neighborhood Characteristics Associated with the Location of Food Stores and Food Service Places*, 22 PREVENTATIVE MED. 23 (Jan. 2002), https://journals.sagepub.com/doi/10.1111/cico.12022; Lisa Powell et al., *Food Store Availability and Neighborhood Characteristics in the United States*, 44 PREVENTATIVE MED. 189 (2007), https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/16997358/; Alison Hope Alkon & Julian Agyeman, *Cultivating Food Justice: Race, Class, and Sustainability* (2011), https://direct.mit.edu/books/edited-volume/4423/Cultivating-Food-JusticeRace-Class-and.

[7] Thomas A. LaVeist, Darrel J. Gaskin & Antonio J. Trujillo, *Segregated Spaces, Risky Places: The Effects of Racial Segregation on Health Inequalities*, Joint Center for Political and Economic Studies (2011), https://www.nationalcollaborative.org/wp-content/uploads/2016/02/Segregated-Spaces.pdf.

[8] Noah Daly, Around the US, *Illegal Dumping Creates Mental Health Challenges*, ENVIRON. HEALTH NEWS (Feb. 5, 2024), https://www.ehn.org/health-effects-of-illegal-dumping.

[9] STEVE LERNER, SACRIFICE ZONES: THE FRONT LINES OF TOXIC CHEMICAL EXPOSURE IN THE UNITED STATES (2012), https://doi.org/10.7551/mitpress/8157.001.0001; Rachel Morello-Frosch et al., *Understanding the Cumulative Impacts of Inequalities in Environmental Health: Implications for Policy*, 30 HEALTH AFFAIRS 879 (2011), https://doi.org/10.1377/hlthaff.2011.0153.

[10] Ana Isabel Baptista, PhD, et al., *U.S. Municipal Solid Waste Incinerators: An Industry in Decline*, Tishman Environmental and Design Center (May 2019), https://www.no-burn.org/wp-content/uploads/2021/03/CR_GaiaReportFinal_05.21-1.pdf; *Toxic Wastes and Race at Twenty: Why Race Still Matters After All of These Years*, 38 ENV'T L. 371 (2008), https://www.jstor.org/stable/43267204.

[11] Jill Johnson & Lara Cushing, *Chemical Exposures, Health, and Environmental Justice in Communities Living on the Fenceline of Industry*, 7 CURR. ENVIRON. HEALTH REP. 48 (2020), https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC7035204/.

[12] Linda Sprague Martinez et al., *Communities Catalyzing Change With Data To Mitigate An Invisible Menace, Traffic-Related Air Pollution*, 24 BMC PUB. HEALTH 24, 411 (2024), https://doi.org/10.1186/s12889-024-17864-9.

[13] Guillermo A. Ortiz, *Breathing in Harm: The Toll of Freight Pollution in California*, NRDC Blog (Aug. 15, 2024), https://www.nrdc.org/bio/guillermo-ortiz/breathing-harm-toll-freight-pollution-california.

[14] Kelley J. Donham, Steven Wing, et al., *Community Health and Socioeconomic Issues Surrounding Concentrated Animal Feeding Operations*, 115 ENVIRON. HEALTH PERSPECT. 2, 317-20 (2007),

https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC1817697/; Daily Yonder, *Scientists Find DNA Proof of Swine Feces in North Carolina Homes*, NC HEALTH NEWS (June 7, 2025), https://www.northcarolinahealthnews.org/2025/06/07/scientists-find-dna-proof-of-swine-feces-in-north-carolina-homes/.

[15] Timothy Q. Donaghy et al., *Fossil Fuel Racism In The United States: How Phasing Out Coal, Oil, And Gas Can Protect Communities*, 100 ENERGY RESEARCH & SOCIAL SCIENCE (2023), https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2214629623001640; David Michaels and Robert Bullard, *Environmental Justice Is Essential in the Workplace and at Home*, THE NATION (Oct. 22, 2021), https://www.thenation.com/article/economy/workplace-environmental-justice/.

[16] Alique Berberian et al., *Racial Disparities in Climate Change-Related Health Effects in the United States*, 9 CURRENT ENVIRONMENTAL HEALTH REP. 451, 454 (May 28, 2022), https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC9363288/; *see also* Allison R. Crimmins et al., *Fifth National Climate Assessment*, ch. 15 (2023), https://nca2023.globalchange.gov/chapter/15/; Hans Orru et al., *The Interplay of Climate Change and Air Pollution on Health*, 4 CURRENT ENVTL. HEALTH REPORT 504 (2017), https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/29080073/; Avery Ellfeldt & E&E News, *Climate Disasters Threaten to Widen U.S. Wealth Gap*, SCIENTIFIC AMERICAN (Oct. 2, 2023), https://www.scientificamerican.com/article/climate-disasters-threaten-to-widen-u-s-wealth-gap/.

[17] Rachel Morello-Frosch & Russ Lopez, *The Riskscape and the Color Line: Examining the Role of Segregation in Environmental Health Disparities*, 102 ENV'T RSCH. 181 (2006), https://doi.org/10.1016/j.envres.2006.05.007; Manual Pastor, Jim Sadd & John Hipp, *Which Came First? Toxic Facilities, Minority Move-In, and Environmental Justice*, J. URB. AFF. 1-21 (2001), https://doi.org/10.1111/0735-2166.00072; Tracy Hadden Loh, Christopher Coes & Becca Buthe, *Separate and Unequal: Persistent Residential Segregation is Sustaining Racial and Economic Injustice in the United States*, BROOKINGS INST.: THE GREAT REAL ESTATE RESET (Dec. 2020), https://www.brookings.edu/articles/trend-1-separate-and-unequal-neighborhoods-are-sustaining-racial-and-economic-injustice-in-the-us/; Stephen Menendian, *United States Neighborhoods are More Segregated than a Generation Ago, Perpetuating Racial Inequality*, NBC: THINK (Aug. 16, 2021), https://www.nbcnews.com/think/opinion/u-s-neighborhoods-are-more-segregated-generation-ago-perpetuating-racial-ncna1276372; Plumer & Popovich, *How Decades of Racist Housing Policy Left Neighborhoods Sweltering*, N.Y. Times (Aug. 24, 2020), https://www.nytimes.com/interactive/2020/08/24/climate/racism-redlining-cities-global-warming.html.

[18] Christopher W. Tessum, et al., *PM2.5 Polluters Disproportionately and Systemically Affect People of Color in the United States*, 27 SCI. ADVANCES 18 (Apr. 28, 2021), https://www.science.org/doi/10.1126/sciadv.abf4491; United Church of Christ, *Toxic Wastes and Race in the United States: A National Report on the Racial and Socio-Economic Characteristics of Communities with Hazardous Waste Sites*, 20 (1987), https://www.ucc.org/wp-content/uploads/2020/12/ToxicWastesRace.pdf.

[19] *See also* U.N. Special Rapporteur, *End of Mission Statement by the United Nations Special Rapporteur on the rights of indigenous peoples, Victoria Tauli-Corpuz of her visit to the United States of America* (Mar. 3, 2017), https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21274&LangID=E.

[20] Ihab Mikati et al., *Disparities in Distribution of Particulate Matter Emission Sources by Race and Poverty Status*, Am. Pub. Health Assoc. (Mar. 7, 2018), https://ajph.aphapublications.org/doi/10.2105/AJPH.2017.304297; Qian Di et al., *Air Pollution and Mortality in the Medicare Population*, NEW ENG. J. MED. (June 29, 2017), https://www.nejm.org/doi/full/10.1056/NEJMoa1702747.

[21] Monica Sanders, *Understanding Environmental Justice In Rural Communities*, Forbes (Aug. 26, 2025) https://www.forbes.com/sites/monicasanders/2024/04/26/understanding-environmental-justice-in-rural-communities/.

[22] Kelvin C. Fong, *The Intersection of Immigrant and Environmental Health: A Scoping Review of Observational Population Exposure and Epidemiologic Studies*, 130 ENVIRON. HEALTH PERSPECT. 9 (Sept. 2, 2022), https://doi.org/10.1289/EHP9855; Yoshira Ornelas Van Horne, *Toward Language Justice in Environmental Health Sciences in the United States: A Case for Spanish as a Language of Science*, 131 ENVIRON. HEALTH PERSPECT. 8 (Aug. 23, 2023), https://doi.org/10.1289/EHP12306.

[23] Jayajit Chakraborty et al., *Disparities in Exposure to Fine Particulate Air Pollution for People with Disabilities in the US*, 842 SCIENCE OF THE TOTAL ENVIRONMENT 156791 (27 June 2022), https://doi.org/10.1016/j.scitotenv.2022.156791; NAT'L ACADS. OF SCIS., ENG'G, AND MED., *Constructing Valid Geospatial Tools for Environmental Justice* 38-39 (2024), https://nap.nationalacademies.org/catalog/27317/constructing-valid-geospatial-tools-for-environmental-justice;

Cadeyrn J. Gaskin et al., *Factors Associated with the Climate Change Vulnerability and the Adaptive Capacity of People with Disability: A Systematic Review*, 9 WEATHER, CLIMATE, AND SOCIETY 801 (Oct. 1, 2017), https://doi.org/10.1175/wcas-d-16-0126.1.

[24] Timothy W. Collins, et al., *Environmental Injustice and Sexual Minority Health Disparities: a National Study of Inequitable Health Risks from Air Pollution among Same-Sex Partners*, 191 SOC. SCI. & MED. (Oct. 1, 2023), https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC5623125/ (Finding that some health disparities experienced by LGBT populations (e.g. cancer, asthma) may be compounded by environmental exposures).

[25] *See* Exec. Order No. 14151, 90 Fed. Reg. 8,339 (Jan. 20, 2025) (*Ending Radical And Wasteful Government DEI Programs And Preferencing*); Exec. Order No. 14154, 90 Fed. Reg. 8,353 (Jan. 20, 2025) (*Unleashing American Energy*); Exec. Order No. 1,4173, 90 Fed. Reg. 8,633 (Jan. 21, 2025) (*Ending Illegal Discrimination and Restoring Merit-Based Opportunity*); U.S. Att'y General Pam Bondi, *Eliminating Internal Discriminatory Practices*, U.S. Dep't of Justice (Feb. 5, 2025), https://www.justice.gov/ag/media/1388556/dl?inline; U.S. Att'y General Pam Bondi, *Rescinding "Environmental Justice" Memoranda*, United States Dep't of Justice (Feb. 5, 2025), https://www.justice.gov/ag/media/1388551/dl?inline.

[26] *See* Exec. Order No. 14,260, 90 Fed. Reg. 15,513 (Apr. 8, 2025) (*Protecting American Energy from State Overreach*); U.S. Att'y General Pam Bondi, *Eliminating Internal Discriminatory Practices*, U.S. Dep't of Justice (Feb. 5, 2025), https://www.justice.gov/ag/media/1388556/dl?inline; U.S. Att'y General Pam Bondi, *Rescinding "Environmental Justice" Memoranda*, U.S. Dep't of Justice (Feb. 5, 2025), https://www.justice.gov/ag/media/1388551/dl?inline.

[27] The Commonwealth of Massachusetts and the State of Illinois Offices of the Attorney General, *Multi-State Guidance Concerning Diversity, Equity, Inclusion, and Accessibility Employment Initiatives*, (Feb. 13, 2025), https://www.mass.gov/doc/multi-state-guidance-concerning-diversity-equity-inclusion-and-accessibility-employment-initiatives/download.

[28] *Village of Arlington Heights v. Metro. Hous. Dev. Corp.*, 429 U.S. 252, 265-66 (1977).

[29] *Lau v. Nichols*, 414 U.S. 563, 568 (1974).

[30] 42 U.S.C. § 3604.

[31] *See e.g., Tex. Dep't. of Hous. & Cmty. Affairs v. Inclusive Cmtys. Project, Inc.*, 576 U.S. 519, 540 (2015).

[32] *PGA Tour, Inc. v. Martin*, 532 U.S. 661, 675 (2001).

[33] Language access laws also foster the goals of civil rights laws. The Executive Order, "Designating English as the Official Language of the United States," issued on March 1, 2025, does not alter entities' duties and authorities to facilitate language access under federal and state statutes. *See* Exec. Order No. 14,224, 90 Fed. Reg. 11,363 (Mar. 1, 2025) (*Designating English as the Official Language of the United States*). Neither does the Executive Order, "Restoring Equality of Opportunity and Meritocracy," undermine the validity and statutory duties imposed by federal and state civil rights laws. *See* Exec. Order No. 14,281, 90 Fed. Reg. 17,537 (Apr. 23, 2025) (*Restoring Equality of Opportunity and Meritocracy*).

[34] *Bantam Books, Inc. v. Sullivan*, 372 U. S. 58, 67 (1963).

[35] "If there is a bedrock principle underlying the First Amendment, it is that the government may not prohibit the expression of an idea simply because society finds the idea itself offensive or disagreeable." *Texas v. Johnson*, 491 U.S. 397, 414 (1989); *Nat'l Rifle Ass'n of Am. v. Vullo*, 602 U.S. 175, 189 (2024).

[36] *Agency for Int'l Dev. v. All. for Open Soc'y Int'l, Inc.*, 570 U.S. 205, 214 (2013).

[37] *Speiser v. Randall*, 357 U.S. 513 (1958).

[38] 26 U.S.C. § 7217.

[39] Internal Revenue Service, *How to Appeal an IRS Determination on Tax-Exempt Status*, Pub. 892 (revised 2-2017, https://www.irs.gov/pub/irs-pdf/p892.pdf.

[40] Clifford Villa et al., *Environmental Justice: Law, Policy & Regulation* 323 (2020), https://digitalrepository.unm.edu/law_facbookdisplay/201/.

[41] Letter from Coalition of Tribal Groups to President Donald J. Trump and Several Members of U.S. Congress (Feb. 2, 2025), https://coalitionfortribalsovereignty.org/wp-content/uploads/2025/04/Tribal_Orgs_Letter-_re_Political_Entity_Status_in_new_Executive-Orders_2FEB2025.2.pdf (Entitled "Status of Tribal Nations as Political Entities in the Implementation of the President's New Executive Orders"); Clifford Villa et al., *Environmental Justice: Law, Policy & Regulation* 326 (2020), https://digitalrepository.unm.edu/law_facbookdisplay/201/.

[42] Kunjal Bastola, *Native Communities Cite Dismal Statistics on Lack of Access to Water at Senate Committee Hearing*, Medill on the Hill (Sept. 28, 2023), https://medillonthehill.medill.northwestern.edu/2023/09/native-communities-cite-dismal-statistics-on-lack-of-access-to-water-at-senate-committee-hearing/.

[43] Teracita Keyanna et al., *The Health Impacts of Uranium Mining in Native American Communities*, Native

American Budget & Policy Institute, 1 (Feb. 2024), https://nabpi.unm.edu/assets/documents/research/health-impacts-uranium-mining-policy-brief-final.pdf.

[44] Jessica Lau, *Fossil fuel Extraction is Harming Indigenous Communities, Say Experts*, Harvard T.H. Chan School of Public Health (Apr. 20, 2020), https://hsph.harvard.edu/news/fossil-fuel-extraction-harming-indigenous-communities/.